Journal of the College of Education for Women
مجلة كلية التربية للبنات
March, 30, 2024 [Vol. 35(1)]
P-ISSN: 1680-8738; E-ISSN: 2663-547X

الضرورة الشعرية في كتاب الموشّح للمرزبانيّ (٣٨٤هـ): دراسة نحوية

محمد عدنان الصمادي

وزارة التربية والتعليم، الإمارات العربية المتحدة

Mohammadsmadi63@yahoo.com

https://doi.org/10.36231/coedw.v35i1.1718

تاريخ الاستلام: ٢٠٢٣\٥\١، **تاريخ القبول:** ٢٠٢٤/١/٢٥، **تاريخ النشر الالكتروني:** ٢٠٢٤\٣\٣٠

المستخلص

تهدفُ هذه الدراسة إلى الوقوف علىالجهد النحويّ لأبي عبيد الله المرزبانيّ في إيراده للمسائل النحْويّة في كتابه" الموشَّح مآخذ العلماء على الشّعراء في عدّة أنواع من صناعة الشِّعر" من خلال الاستقراء التام للكتاب واستخراج المسائل النحْويّة كلّها، ومِن ثَمَّ مناقشتها وموازنتها معَ المصادر المعتبرة وآراء علماء اللّغة الذين عاصروا المرزبانيّ أو سبقوه. وبيان المدرسة النحْويّة التي يميل إليها صاحبُ الموشَّح. كما تهدف الدراسة إلى بيان الدور الذي لعبته الضرورة الشعْريّة في توجيه الأحكام النحْويّة. فهذه الخطوات المنهجيّة ساعدت في تحقيق البحث لأهدافه والإجابة عن أسئلته. وتكتسبُ هذه الدراسة أهميتها في كونها تتناولُ بالتحليل النحويّ موضوعاً لم يُطرق من قبل؛ فهي تفتح الباب لمزيد من الدراسات والأبحاث حول الجهود النحْويّة للمرزبانيّ. ويخلصُ البحثُ إلى أنّ الجهودالنحْويّة للمرزبانيّ والآراء التي تبنّاها لم تكنْ مقصودة لذاتها، وإنما عَرَضتْ له أثناء تناوله لمجموعة من المسائل الشعْريّة والنقدية؛ فتصدّى لها بما يمتلكه من معرفة نحوية،ولذا نرى الآراء النحْويّة التي نقلها واضحة مباشرة، وتفتقرُ في جزء كبير منها إلى شواهدَ أو آراء. كما خلُصت الدراسة إلى أنّ ثلاثَ عشرة مسألة نحويّة تمّ توجيهها على أنّها من باب الضرورة الشعريّة، من أصل ثلاث وعشرين مسألة هي مجموع ما ورد في الموشّح من مسائل نحويّة.

الكلمات المفتاحية: الأحكام النحْويّة، المرزبانيّ، الموشَّح، الشعر، الضرورة الشعْريّة

P-ISSN: 1680-8738; E-ISSN: 2663-547X مجلة كلية التربية للبنات

The Poetic Necessity in the Book Al-Muwashah by Al-Marzobani (384AH): A Grammatical Study

Mohammed Adnan AlSmadi

Ministry of Education/ United Arab Emirates

https://doi.org/10.36231/coedw.v35i1.1718

Received: May 1, 2023; **Accepted:** Jan. 25, 2024; **Published:** March 30, 2024

Abstract

This study aims to understand the grammatical effort of Abu Obaid Allah AL-Marzobani in his reference to grammatical issues in his book "AL-muwashah" through the complete extrapolation of the book and the extraction of all grammatical issues, and then discuss and balance it with the considered sources and the opinions of linguists who lived with AL-Marzobani or preceded him, and shows the grammarian school to which the owner of the muwashah tends. The study also aims to show the role played by poetic necessity in directing grammatical judgments. These methodological steps helped the research achieve its objectives and answer its questions. This study is important in that it deals with grammatical analysis of a topic that has not been touched before; it opens the door for further studies and research on the grammatical efforts of AL-Marzobani. The research concludes that the efforts of the grammatical views of Al-Marzobani and the views he adopted were not intended for themselves, but were presented to him while dealing with a set of poetic and critical issues, so he addressed them with his grammatical knowledge, and therefore we see the grammatical opinions that he conveyed are clear directly, and lack in large part of them evidence or opinions. The study also concluded that thirteen grammatical issues were directed as poetic necessity, out of twenty-three issues that are the sum of the grammatical issues mentioned in the muwashah.

Keywords: Grammatical Provisions, Al-Marzobani, Al-Muwashah, Poetry, Poetic Necessity

١ـ المقدمة

إنّ النّاظر في كثير من كتب المتقدّمين من أهل النّحو والبلاغة ليجدهم قد جمعوا في ثنايا مصنّفاتهم بين علميّ: النّحو والبلاغة ولو إشاراتٍ هنا أو هناك؛ إذ لا ينفكُّ أحدهما عن الآخر، بل هما صنوان لا يفترقان. وما أنْ أطلّ علينا القرنُ الهجريّ الثّاني حتى رأينا النّقد الموجّه للمسائل النحْويّة والبلاغيّة قد صُبِغ بطابعٍ علميٍّ على يد طائفة من اللّغويين والنّحاة على شاكلة: عبد الله ابن أبي إسحاق الحضرميّ، وأبي عمرو بن العلاء وغيرهما. ومن المصادر المعتبرة التي تكشفُ أثر اللّغويين والنّحويين في النّقد العربيّ كتاب "الموشّح" للمرزبانيّ الذي أعطى صورة عن أثر الاتّصال بين اللّغويّ والنّحويّ من جهة، وبين الشّعر من جهة أخرى. وهذا الاحتكاكُ المباشر ساهم في الوصول إلى المعنى الذي قصده الشّاعرُ في كلامه. فإذا كانت الصّورة الفنيّة الكامنة في البيت الشّعري لا تُستظهرُ إلا بمعونة مباشرة من علم النّحو؛ فمن الطبيعيّ أنْ تخضعَ الأبيات الشعْريّة بما فيها من أحكام نقديّة لمقياس النّحو، وهذا يظهر جليًّا في منهج المرزبانيّ في تعامله مع المسائل النحْويّة الواردة في كتابه "الموشّح".

١ـ٢أهداف البحث

ومن أهم أهداف هذا البحث الوقوفُ على الأثر الذي تركته الضرورة الشعْريّة في توجيه المسائل النحْويّة للمرزبانيّ التي جاءت مفرّقة وموزّعة على أبواب الكتاب كلّه. كما أنّ بعض هذه الآراء النحْويّة الواردة في هذه المسائل لم تُنسبْ لقائل، وهذا يأخذنا للبحث عن أصحاب هذه الآراء وإثباتها لهم. ومن خلال هذا الإثبات يمكننا أنْ نرسم تصوّراً واضحاً للمدرسة النحْويّة التي يتبناها المرزبانيّ. ومن هذه الأهداف نستطيعُ أنْ نوضح الجهود النحْويّة التي بذلها المرزبانيّ في كتابه "الموشّح". وقد اتّبع الباحثُ منهجاً واضحاً يقوم على اختيار عشر مسائل نحوية واردة في "الموشّح" ودراستها بطريقة تحليليّة نحوية قائمة على بيان أصل المسألة في اللسان العربيّ، والاحتجاج لصحة المسألة بالشواهد اللّغويّة، وبيان مدى توافقها مع المشهور من كلام العرب الذين يُحتج بـلغتهم، وبيان الأثر الذي تركته مسألة الضرورة الشعْريّة في هذه المسائل.

١ـ٣ أهمية البحث

وتظهر أهميّة الدّراسة من زاويتين اثنتين؛ فالأولى في أنّها تتناول بالدّراسة موضوعًا لم يُطرق من قبل؛ فالمرزبانيّ من أهل الأدب والرّواية الذين يُشهد لهم بالتّقدّم والفضل. ولم أقع على دراسة سابقة - فيما بدا لي - قامتْ ببيان أثر الضرورة في الأحكام النحْويّة في كتابه "الموشّح". والزاوية الثّانية أنّ الدّراسة تَعرِض المَلَكَة الذّاتيّةَ في توجيه المسائل النحْويّة عند أديبٍ بارع وراوية أشعارٍ مُكْثِر؛ فمجموع ما ورد في "الموشّح" من مسائل نحْويّة قد بلغ (٢٣ مسألة) موازنةً بأضعاف هذا العدد من المسائل النّقديّة والشعْريّة. فإذا أُقيمتْ دراسة علميّة في هذا الجانب اتّضح لنا المنهج الذي سلكه المرزبانيّ في عَرْض هذه المسائل النحْويّة. كما أنّ الوقوفَ على الآراء النحْويّة لأديب وناقد تعطي صورة عن مدى الاهتمام الذي أولاه علماؤُنا المتقدّمون لعلم النّحو العربيّ. ولا يمنعُ الإنسانَ تبحّرُهُ في علوم الأدب وفنون الرواية أنْ يُظهِرَ اهتماماً بالنّحو الذي يقوّم اللّسان ويصونه من اللّحن.

٢ـ الإطــار النظري

٢ـ١ مصطلحات الدراسة

٢ـ١ـ١ أبو عبيدالله محمد بن عمران المرزبانيّ الخراسانيّ

عالم وراوية للأدب وثقة في الحديث. من كبار المعتزلة. أخذ العلمَ عن ابن دُريد ونفطويْه وأبي القاسم البغويّ وأبي بكر ابن الأنباريّ وغيرهم. له ما يقرب من أربعين كتاباً في الشّعر والبيان، كالمفصّل في البيان والفصاحة. وأخبار أبي تمام. وليس له في النحو من كتابٍ إلا "المقتبس". توفي عام (٣٨٤ هـ).

٢ـ١ـ٢ الموشّح

مصدرٌ معتبرٌ في الدراسات النقديّة والشعْريّة. قال عنه صاحبُه: وأودعتُ هذا الكتاب ما سهُل وجوده وأمكَنَ جمْعُهُ وقَرُبَ متناوله من ذكر عيوب الشّعراء التي نبّه عليها أهل العلم وأوضحوا الغلْط فيها.

٢ـ١ـ٣ الضرورة الشعريّة

لم أجد نحْويّاً استخدم لفظ "الضرورة" قبل سيبويه، ولا حتى سيبويه نفسه الذي لم يصرّح بهذا اللفظ في كتابه، بل كان يصف المسألة بكلام يتّفق مع معنى الضرورة. ودرجُ النحاة الأوائلُ على وصف

محمد عدنان الصمادي Email: mohammadsmadi63@yahoo.com

المسألة المخالفة للقياس بأنها شاذة أو ضعيفة (الحندود، ٢٠٠١، ص٢). وقيل في تعريفها إنّ الشّاعر قد لا يخطر بباله إلّا لفظة ما، اقتضت ضرورة النّطق بها ذلك الموضع زيادة أو نقص، في حين قد ينتبه غيرُه إلى أنْ يحتال في شيء يزيل تلك الضّرورة. وبعبارة أخرى فهي رخصة تُعطى للشعراء للخروج عن المشهور من كلام العرب الفصيح. وما هذه الرخصة إلا لأجل استقامة الوزن الشعريّ. مع أنّ كثيراً من الضرورات قد احتُجّ لها من فصيح كلام العرب وثبت أن العرب قد تكلمت بها، إلا أنها في غالبها قد خرجت عن القياس المشهور. وقد بيّن أبو حيان الأندلسيّ مذهبَ سيبويه في الضرورة بقوله: يجوز للشاعر في الشعر مالايجوز في الكلام عند سيبويه بشرط الاضطرار إليه، وردّ فرع إلى أصل، وتشبيهِ غير جائز بجائز. (حماسة، ١٩٩٦، ص٩٢).

٢-٢ المرزبانيّ بين اللغة والأدب

وجّه المرزبانيّ جهده في كتابه "الموشَّح" لدراسة عيوب الشّعر؛ كالسِّناد والإقواء والتّناقض وغيرها. وقد برع في ذلك ممّا جعل كتابه "يضعنا أمام صورة واضحة لمستويات الشّعر العربي حتى عصره" (عزالدين، ٢٠١٨، ص٢). وممّا ينبغي الإشارة إليه أنّ المرزبانيّ لم يكن قاصرًا أو عاجزًا عن تحليل المسائل النحْويّة الواردة في كتابه؛ بإيراد أقوال العلماء فيها وذِكْر الشّواهد والتّرجيح بينها والخروج برأي شخصيّ له، سواءٌ أكان رأيه جديدًا أم متابعًا لغيره. وما منعه من ذلك قوله في مقدّمة كتابه: "ولولا أنّه لا يجوز أن نبنيَ قولًا على شيء بعينه ثمّ نعقّبُ في تضاعيفه لذَكرنَا الاحتجاجَ للشّعراء في هذا الكتاب، ولكنّا نفرد له رسالة إن شاء الله" (المرزبانيّ، ١٩٩٥، ص٢). فالمرزبانيّ أوجد لنفسه العذر في طريقة تناوله للمسائل النحْويّة على الطّريقة التي جاءت بها؛ مختصرة موجزة بإشارات سريعة؛ إذ الاهتمام والتّركيز في الكتاب إنّما هو لدراسة عيوب الشّعر، لا على النّحو. وقد ذكر أنّه سيفرد رسالة خاصّة يحتجُّ فيها للأشعار التي قيل عنها إنّها تحتوي لحناً. وقد نهج المرزبانيّ مسلكًا آخر في دراسة بعض المسائل النحْويّة؛ إذ أورد أبياتًا لطائفة من الشّعراء ونصّ على أنّها تتضمن لحنًا، لكنّه لم يشر إلى موطن اللّحن، وكان حقّه أنْ يحدّد موطنه ولو إشارة سريعة كما هو الحال في باقي المسائل النحْويّة. ومن هؤلاء الشّعراء البحتريّ. قال المرزبانيّ: "وقال بعضهم: ممّا وُجد في شعر البحتريّ من اللّحن قوله:

يا عليَّ بَل يا أبا الحَسَن الما لِكَ رِقَّ الظّريفةِ الحسناءِ

وقوله:

ولو أنصفَ الحسّادُ يومًا تأمّلوا مساعيك هل كانت بغيرك أليَقا

وقالوا: لو تُتبّع اللّحنُ في شعره لوُجد أكثر من هذا" (المرزبانيّ، ١٩٩٥، ص ٤١٤-٤١٥).

ولعلّ المرزبانيّ في هذا النهج يريد إظهار قدراته على اكتشاف اللّحن عند الشّعراء، حتى الفحول منهم كالفرزدق. ولم أذكر هذه الأبيات ضمن المسائل النحْويّة التي تناولتها بالدّراسة لأنّ المرزبانيّ لم يحدد موطن اللّحن فيها. والذي يراه الباحث أنّ منهج المرزبانيّ في تناوله للمسائل النحْويّة منهج حسنٌ؛ لما تضمّنه من إشارات سريعة موجزة للمسألة النحْويّة ولم يفصّل القول فيها؛ لأنّ هذه المسائل مبسوطة في كتب النّحو، وليس الموشَّح المكان الأنسب لمناقشتها.

وعلى الرّغم من تعدّد الطّرق التي نظر من خلالها المرزبانيّ للمسائل النحْويّة، إلّا أنّه إستطاع بنجاح أنْ يسلّط الضوء على مجموعة من أبواب النّحو الواردة في كتابه؛ إذ لا يستقيمُ النظر في مسائل الشّعر منفصلة عن أبواب النّحو؛ فالنّحو ضابط للسياق اللّغويّ الذي يحتوي بين مفرداته أوجه البلاغة في فروعها الثلاثة: المعاني والبديع والبيان. وقد أظهرت لنا جهود المرزبانيّ في كتابه تلك العلاقة الوطيدة القائمة بين النّحو والبلاغة، علاقة أدركها العلماء الأوائل كالخليل وسيبويه وابن جنيّ والجرجانيّ. ومن أشهر المسائل التي يظهر فيها الأثر المتبادلُ بين النّحو والبلاغة مسألة الحذف في السياقات المتعددة؛ فنرى النّحويَّ يوجه الشاهد من زاوية لُغويّة، ويتصدّى البلاغيُّ لبيان علّة الحذف والفائدة منه. وفي كثير من شواهد الحذف نرى النّحويّ يتقمّصُ دور البلاغيّ؛ فيورد الشاهد مُحلّلاً إياه من زاويتي: النحو والبلاغة (الحسين، ١٩٩٨، ص٧١- ٢١٠) . أما المرزبانيّ فإنّه وجّه اهتمامه صوب الجانب البلاغيّ ولم يولِ النّحو كثير اهتمام. وقد أفرد المرزبانيّ للضّرورة الشّعْريّة جزءاً مستقلاً من كتابه سمّاه "من ضرورات الشّعر (المرزبانيّ، ١٩٩٥، ص١٢٢-١٣١) لجأ فيه لتوجيه المسائل النحْويّة الواردة في هذا الباب على أنّها ضرورة، ولم يبيّن المعنى الدّقيق للضّرورة، بل اكتفى

بالنّقل عن غيره من العلماء الذين سبقوه في وصفهم المسألة بأنّها تقعُ تحت ما يُسمّى بالضّرورة الشعْريّة. وقد تناول العلماءُ مسألة الضّرورة الشعْريّة وبيّنوا المقصود منها، والغاية التي تدفع الشّاعر إليها. وفي مقدمتهم سيبويه الذي قال: "وليس شيءٌ يضطرون إليه إلّا وهم يحاولون به وجهاً، وما يجوز في الشّعر أكثر من أنْ أذكره ههنا" (سيبويه، ٢٠٠٤، ج١، ص٣٢).

٢-٣ النظرة النحْويّة للمرزبانيّ

وقف الباحث من خلال هذه الدراسة على ثلاث وعشرين مسألة في النحو، احتوت على ستة وستين بيتاً شعرياً. هذه المسائل تُظهر منهج المرزبانيّ في تعامله مع المسائل النحْويّة بصورة واضحة؛ إذ يورد في بعضها رأيه صراحة، ويورد في بعضها اقتباسات لآراء مَنْ سبقوه، سواءٌ أصرّح بصاحب هذه الآراء أم لا. وفي مسائل أخر فإنّنا لا نرى شخصيّة المرزبانيّ ظاهرة بشكل لافت؛ فلا يذكر سند كلامه ولا يعزوه لأحد، ويترك بعض المسائل النحْويّة دون تعقيب. أمّا المسائل التي ذُكرت في هذا البحث فهي: ترْك صرف ما ينصرف. وصرف ما لا ينصرف. وعوْد الضمير على متأخر. ونصب خبر الحرف النّاسخ. وحذف حركة الإعراب. وحذف بعض الكلمة. والتّرخيم في غير النداء. ورد الضمير على الاسم. وإثبات الياء في الجزم. وقد بيّن الباحثُ من خلال هذه المسائل الثمانية المنهجَ الذي سلكه المرزبانيّ من جهات عدّة، منها: دور الضّرورة الشعْريّة في توجيه المسألة النحْويّة. وتعليق المرزبانيّ على المسألة بنسبة الرأي فيها لنفسه أم لغيره، أم يذكر المسألة دون أيّ تعليق. ومدى اتّفاق ما أورده من أحكامٍ نحويّة مع فصيح كلام العرب.

٢-٤ المسائل النحْويّة في كتاب "الموشّح"

٢-٤-١ ترْكُ صرْفِ ما لا ينصرف

قال المرزبانيّ: "وأمّا ترْك صرف ما ينصرف فهو غير جائز؛ لأنّه يُخرج الشيء عن أصله، وقد أجازه الأخفشُ، وأنشد قول العباس بن مرداس السّلميّ (ت١٨هـ):

١- *فما كانَ حِصْنٌ ولا حابسٌ يفوقانِ مِرْداسَ في مجْمَعِ*

"فتركَ صرف "مرداس" وهو اسمٌ منصرف، وهذا قبيحٌ لا يجوز ولا يُقاس عليه؛ لأنّه لحنٌ" (المرزبانيّ، ١٩٩٥، ص ١٢٢). ونلحظ ممّا سبق من كلام المرزبانيّ شيئًا من الغموض؛ فعبارة "فتركَ صرف "مرداس " وهو اسمٌ منصرف، وهذا قبيحٌ لا يجوز ولا يُقاس عليه؛ لأنّه لحنٌ" لا يُعرف على وجه التّحديد مَن قائلها، أهو المرزبانيّ أم الأخفش. وهذا أسلوب شائع في تناول المرزبانيّ للمسائل النحْويّة، فهو يضع القارئ في حيرة في نسبة الأقوال إلى صاحبها. والغالب أنّ العبارة السّابقة للأخفش؛ لأنّ غالب منهج المرزبانيّ في التّعامل مع المسائل النحْويّة أنّه يذكر الآراء دون تعقيب منه إلّا في القليل النّادر كما نصّ على ذلك إبراهيم الزايدي بقوله: والمرزبانيّ لا يعلّق على النّصّ إلا في القليل النادر، فليس له نقد أو تعقيب على النصوص، ولذلك فما نقله المرزبانيّ من نقد دون عزوه لمصدر أو ذكره بلا سند فليس من كلامه (الزايدي، ٢٠١٤، ص٢٩٧). كما أنّ المرزبانيّ لم يذكر إنْ كانت هذه المسألة من باب الضّرورة الشعْريّة أم لا.

أمّا من جهة الجواز وعدمه؛ فقد وافق ما أورده المرزبانيّ جمهورَ البصريين في عدم جواز منع صرف الاسم المصروف. وأجازه الكوفيون وغيرهم وقيّدوا ذلك بالضرورة. (السيرافي، ٢٠٠٨، ج١، ص١٩٣) و (الأنباري، ٢٠٠٣، ج٢، ص٣١).

ومن جهة الوزن العروضيّ، فالبيت من البحر المتقارب، ومنع صرف "مرداس" إنّما جاء مراعاة للوزن الشّعريّ:

فما كان حصنٌ ولا حابسٌ يفوقانِ مِرْداسَ في مجْمَعِ

ولو صُرف "مرداس" لإنكسر الوزن الشّعريّ:

فالحكم الذي أطلقه المرزبانيّ - إنْ سلّمنا أنّ الكلام له - على الشّاهد الشّعريّ بقوله "وهذا قبيح لا يجوز ولا يُقاس عليه لأنّه لحن" فيه مبالغة لفظيّة. كما أنّ المرزبانيّ لم يورد شواهد لصحّة كلامه كما هو المعلوم عند أهل النّحو، واكتفى بمتابعة جمهور البصريين في رأيهم. وذكر المرزبانيّ شاهدًا آخرَ في هذه المسألة، فقال: "حدّثنا أبو بكر الجرجانيّ، قال: حدّثنا محمّد بن يزيد النّحويّ، قال: حدّثنا المازنيّ، قال: سمعتُ الأصمعيَّ يقول: ابن قيس الرّقيّات (ت ٨٥هـ) ليس بحجّة وأنشد له:

٢- *ومصعبُ حينَ جَدَّ الأمـ ـرُ أكثرُهـا وأطيبُهـا*

فلم يصرفْ مُصعبًا" (المرزبانيّ، ١٩٩٥، ص٢٤١).

نلحظ في هذا البيت الشّعريّ أنّ المرزبانيّ ذَكرَ السّند الكامل الذي أوصل للحكم النّحويّ، وهنا يُحكم على هذا القول بأنّه ليس للمرزبانيّ. وكذا في كلّ مسألة ذُكر سندها فالحكم فيها منسوب لغير المرزبانيّ. ولا يُحكم على القول أنّه للمرزبانيّ إلّا أنْ يدلّ الكلام على ذلك صراحة دون أيّ غموض؛ لأنّ غالب الأحكام النحْويّة في كتاب "الموشّح" ليست له.

٢-٤-٢ صرف ما لا ينصرف

قال المرزبانيّ: "حدثني العَروضيُّ (ت ٣٤٣ هـ) قال: اعلم أنّ ما لا ينصرف يجوز صرفه في الشّعر؛ لأنّه يُردّ إلى أصله، نحو قوله - يعني الشاعر جرير المتوفى عام (١١٠ هـ):

٣- *لمْ تتلفّعْ بفضْلِ مئزرِها دَعْدٌ ولم تُغْذَ دَعْدُ بالعُلبِ*

فصَرَفَ وترك الصّرف في بيتٍ واحد" (المرزبانيّ، ١٩٩٥، ص١٢٢). (٢٤)

قال ابن قتيبة: "وما كان منها اسمًا على ثلاثة أحرف وأوسطه ساكن، فمنهم مَن يصرفه، ومنهم من لايصرفه" (ابن قتيبة، ١٩٩٩، ص٢٨٢) (٢٥). ولو منعت "دعد" من الصّرف أو صرفته فإنّك لن تخرج عن تفعيلات البحر المنسرح.

وقال المرزبانيّ في موضع آخرَ نقلًا عن المُبرِّد: "وقوله - يعني أبا العتاهية (ت٢١٣ هـ):

٤- *والله ربِّ منّي والرّاقصاتِ بها لأشكرَنَّ يزيدًا حيثما كنتُ*

ما قلتُ في فضلهِ شيئًا لأمْدحَهُ إلا وفضلُ يزيدٍ فوقَ ما قلتُ

وقال: صَرَفَ "يزيد" في موضعين، لو لم يصرفْه فيهما لاستقام الشّعر بزِحاف قبيح (المرزبانيّ، ١٩٩٥، ص٣٣٠-٣٣١).

وقد غابت شخصيّة المرزبانيّ في هذه المسألة النحْويّة إذ ارتضى لنفسه دور الرّاوي الذي ينقلُ ما سمعه أو وصل إليه دون التّعقيب على المسألة بشيء.

وهذان البيتان من الشّعر لأبي العتاهية، وهو شاعر لا يُحتجّ بكلامه في المسائل النحْويّة؛ لأنّه عاش بعد عصر الاحتجاج اللّغويّ. وذكْر البيتين لأبي العتاهية من باب الاستشهاد لمسألة نقديّة، لا نحْويّة.

وقد تناول النحويون مسألة صرف الأسماء غير المصروفة بالتفصيل، وذكروا أنّ الشّعر هو موطن الضّرورة؛ ذلك أنّ الوزن الشّعريّ يُقيِّدُ الشّاعر ويجعله رهْنًا لنمط ثابت يصْعُب الخروج عليه.

وإنِ استطاع النحويون الاحتجاج للشّاعر والاستشهاد لصحة كلامه بالشّواهد المعتبرة، إلا إنّهم يعقّبون ذلك بقولهم: وذلك ضرورة.

٢-٤-٣ عوْد الضمير على متأخر

قال المرزبانيّ: "حدثني محمد بن أحمد الكاتب، قال: حدثنا محمد بن يزيد النّحويّ، قال: قال حسّان بن ثابت يرثي مُطعِم بن عديّ (ت ٢هـ) في أبيات، وهذا البيت رديء عند أهل العربيّة؛ وذلك أنّه قدّم المكنّى عن الظّاهر، ومثله ربما جاز في الضّرورة:

٥- *فلو كان مجدٌ يُخلِدُ اليوم واحدًا من النّاس أبقى مجدُهُ اليوم مُطعِما*

ونظيره قول الآخر - يعني: النابغة الذبياني:

٦- *جزى ربُّه عنّي عديَّ بن حاتم جزاءَ الكلابِ العاويات وقد فعل*

وإنّما جاز هذا لأنّ المُظهَر يفسِّر المُضمر" (المرزبانيّ، ١٩٩٥، ص٧١) و (ابن جني، ١٩٩٨، ج١، ص٢٥٤).

فالبيتان الشّعريان عاد فيهما الضميرُ في "ربه" و "مجده" على متأخرٍ لفظًا ورتبة وهو المفعول "عديّ" و "مطعمًا"، وأصل القاعدة النحْويّة ألّا يُذكر ضمير الغائب إلّا إذا وُجد في الكلام ما يعود هذا الضّمير إليه. وهذا ممنوع عن أهل العربيّة ومُقيَّدٌ بالضّرورة مع اشتراط وضوح المعنى، وتمييز الفاعل من المفعول به. قال الزّجّاجيُّ في عود الضّمير على متأخر لفظًا ورتبة: "وربما جاء مثل هذا شاذًّا في ضرورة الشّعر وكان جائزًا؛ لأنّ الشّعر

موضع ضرورة، فأمّا في الكلام فلا يجوز" (الزجاجي، ٢٠٠٩، ص١١٨-١١٩).

وما أورده المرزبانيّ صحيح؛ لأنّ هذا الرأي إنما هو منقولٌ عن المُبرِّد وهو نحْويٌّ حاذق عالم بالعربيّة. والمرزبانيّ ينقل عن المُبرِّد كثيرًا، ويعزو الرأي النّحوي له. وهذا ديدن المرزبانيّ كما أوضحتُ سابقًا في اكتفائه بنقل الآراء دون تعقيب، ولذلك فإنّ حضور المرزبانيّ في المسائل النحْويّة شبه غائب.

٢-٤-٤ نصبُ خبرِ الحرف النّاسخ

قال المرزبانيّ: "قال - يعني: ابنَ سلّام الجمحيّ - : وقال العجّاجُ:

٧- *يا ليتَ أيّامَ الصِّبا رَواجِعا إذ كنت في وادي العقيق راتعا*

وهي لغة لهم" (المرزبانيّ، ١٩٩٥، ص٢٧٨). (٣٢)

نقل المرزبانيّ الشاهد الشّعريّ ولم يبدِ رأيه في هذه اللّغة التي تنصبُ خبر الحرف النّاسخ. ولم يُطلق عليها حكمًا بالشّهرة أو الضّعف أو الشّذوذ، وأكمل الحديث في مسائل تُعنى بالشّعر، مع أنّ كثيرًا من كلام العرب الفصيح جاء على هذه اللّغة، شعرًا ونثرًا. وقد تبنّى جمهورُ الكوفيّين وابنُ مالك هذه اللغة وقالوا بها. ولعلّ كلام النّحاة الأوائل عن هذه اللّغة في كتبهم وانتشارها في مصنفاتهم وعدم إيلاء النّحو كثير اهتمام من المرزبانيّ دفعه لإيراد المسألة كما هي دون تعليق.

ومن الشّواهد على هذه اللّغة قراءة المُفضَّل الضَّبيّ في قوله تعالى: *"إِنَّ اللَّهَ بَالِغُ أَمْرِهِ"* (الطّلاق:٣). قرأ: إنَّ اللهَ بالغًا أمرَهُ (الرازي، ١٩٩٥، ج١٥، ص٣٥). وحديث رسول الله - صلّى الله عليه وسلّم - : "إنّ قعرَ جهنّمَ سبعينَ خريفًا" (النووي، ١٩٩٩، ج٢، ص٣٤٠)

ومع أنّ علماء اللّغة قد وجّهوا هذه اللغة توجيهاتٍ في تأويلات مختلفة؛ فمنهم مَنّ عدّها لغة فصيحة لكنّها قليلة الاستعمال كما عند الكوفيين وابن مالك الذين لم يفصحوا عن كوْنها لغةً قليلة الاستعمال، إلا أنّ الشواهد على هذه اللّغة قليلة وتدلُّ على قلّة استعمالها. ومنهم مَنْ خصَّ هذه اللّغة بـ "ليت" دون غيرها (ابن يعيش، ٢٠٠١، ج١، ص١٠).

ولم يتبنَّ المرزبانيّ وجهًا من هذه الوجوه؛ فقد اكتفى بذكر الشّاهد الشّعريّ ونقَلَ رأي الجمحيِّ كما هو في كونها لغةٍ وهذا المنهج الذي ارتضاه المرزبانيّ لنفسه في تناوله للمسائل النحْويّة في كتابه "الموشّح" يدفع به لأنْ يكون راوية لأحكام النّحاة واللّغويين، ويبتعدُ عن دائرة الاختصاص في علم النّحو.

٢-٤-٥ حذفُ حركة الإعراب

قال المرزبانيّ: "وقد حذف الشّاعرُ- وهو امرؤ القيس - الإعراب وليس بالحَسَن. أنشد سيبويه:

٨- *فاليومَ أشربْ غيرَ مُستحقِبٍ إثمًا مِن اللهِ ولا واغلِ*

يريد: أشربُ، فحذف الضّمة؛ والرواية: فاليوم أشربْ" (المرزبانيّ، ١٩٩٥، ص١٢٦). وحذف الضّمّة إنّما جاء مراعاة للوزن الشّعريّ؛ فلو حُرِّكت الباء بالضّمة لانكسر البيت عروضيًّا. والشّعر موطن الضّرورة.

وقال: "وممّا حُذِف إعرابه قوله - الشاعر أبو نخيلة التميمي (ت١٤٥هـ)-:

٩- *إذا اعْوجَجْنَ قلتُ صاحبْ قوِّمْ بالدَّوِّ أمثالَ السّفينِ العوَّمِ*

والتقدير: صاحبُ. فتسكين الباء جاء ضبطًا للوزن الشعريّ. على أنّ حذف حركة الإعراب ليس مقصورًا على ضرورة الشّعر دون النثر؛ فقد وردت هذه اللّغة في القرآن الكريم في قول الله سبحانه وتعالى: {*إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تَذْبَحُوا بَقَرَةً*} (سورة البقرة: الآية:٦٧). قرأ أبو عمرو بن العلاء: "يأمرْكم " بحذف الضّمة لثقلها. والشواهدُ هذه اللغة كثيرة (ابن جني، ١٩٩٨، ج١، ص٢١٢-٢١٦-٣١٦)

وممّا يُؤخذ على توجيه المرزبانيّ للمسألة النحْويّة السّابقة، بل في غالب المسائل النحْويّة التي تناولها أنّه جاء جزئيًّا دون تعليل، فلا ترى شخصيّته ظاهرة بوضوح؛ لأنّه آثر الإيجاز في التّعليق على المسائل النحْويّة؛ لأنّ النّحاة قد أشبعوا هذه المسائل درسًا. ومع "رحابة فكرهم - النّقاد اللّغويين - كان غالب نقدهم جزئيًّا مقتصرًا على جواب عن سؤال، أو تفسير لخبر، أو شرح للفظ غريب" (الثقفي، ٢٠٠٩، ص٩٢). وهذا الكلام يُشاهد عيانًا في منهج المرزبانيّ في تناوله للمسائل النحْويّة.

٢-٤-٦ حذفُ بعض الكلمة

قال المرزبانيّ: "وممّا حُذف منه بعضُ الكلمة في البيت قوله - الشاعر هو مضرس الأسدي. له أخبار مع الفرزدق - :

١٠- *وطِرتُ بمُنْصلَيّ في يعْملاتٍ دوامى الأيدِ يخبطنَ السَّريحا*

فأسقط الياء من الأيدي؛ كقوله - يعني الشاعر خفاف بن ندبة السلمي - :

١١-*كنواحِ ريشِ حمامةٍ نجْديّة ومسَحْتُ باللّثتينِ عَصْفَ الأثمدِ*

فأسقطَ الياء من نواحي" (المرزبانيّ، ١٩٩٥، ص ١٢٤).

وهنا نلحظ أنّ المرزبانيّ لم ينسب البيتين لقائليهما، ولم يورد رأي النّحاة في علّة حذف الياء، ولم يُعلّق عليهما برأيه، بل اكتفى بذكر المسألة دون توجيه. وهذا المنهج القائم على ذكْر المسألة دون أيّ تعليق ساهم في اختفاء شخصيّة المرزبانيّ عند تناوله لبعض المسائل النحْويّة في كتابه "الموشّح".

وتُحذف حروف العلّة وغيرها في كلام العرب للضّرورة، وبه ورَدَ اللّسانُ العربيّ الفصيح، وبه نطق العرب في كلامهم. ولا يكاد يخلو كتاب نحْويٌّ أو لُغويٌّ من ذكر مسألة الحذف (سيبويه، ٢٠٠٤، ج١، ص٣٧). ومن الشّواهد القراءة الواردة في قوله تعالى: { *وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَىٰ*} (سورة الضحى، الآية:٥) بحذف الواو والفاء من "سوف"؛ لأنّ "سوف" كثُرت في الكلام وعُرف موضعها (الفراء، ٢٠٠٢، ج٣، ص١٦٣).

وكذلك القراءة الواردة في قوله تعالى: {*فَمَن تَعَجَّلَ فِي يَوْمَيْنِ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ*} (سورة البقرة، الآية:٢٠٣). بحذف الألف من "فلا"، والتقدير: فَلَثُم عليه (الأندلسي، ٢٠٠٥، ج٢، ص٣٢٢).

فمَردُّ حذفِ بعض الكلمة في شواهد شعريّة إنّما يقعُ بدافع الضّرورة التي تُلزم الشّاعر اتّباع الوزن الشّعريّ واختيار اللّفظ الذي يناسب المعنى المراد. أمّا علّة الحذف في القرآن الكريم وفي كلام العرب فهي التخفيف والاختصار، شرطَ ألّا يَفسُد المعنى؛ فإنْ فَسد المعنى وجبَ الذّكر.

وقد أورد المرزبانيّ شاهدًا شعريًّا على حذف أكثر من حرف من الكلمة، وذكر أنّ هذا من عيوب ائتلاف اللّفظ والوزن، وسمّاه بـ "التّثليم" فقال: "وقال لبيد بن ربيعة:

١٢- *دَرَسَ المَنَا بِمُتالعٍ فأبَانِ فتقادَمَتْ، فالحبْسِ فالسُّوبانِ*

أراد: المنازل"(المرزبانيّ، ١٩٩٥، ص٢٩٩).

وقد حملَ نحاة آخرون هذا الحذف على الضّرورة، وقيل في هذا الحذف الوارد في بيت لبيد "إنّها من الضّرورة المستقبحة التي أدّت إلى نقص مجحف في الحروف" (الحندود، ٢٠٠١، ص١٢). وقد أغفل المرزبانيّ في هذا البيت أقوال مَن سبقوه في هذه المسألة فلم يتطرق لشيء منها، واكتفى بذكْر المحذوف دون بيان علّة ذلك.

٢-٤-٧ ترخيم غير المنادى

التّرخيم هو "حذف آخر الأسماء الأعلام في النّداء خاصّة تخفيفًا، ولا يُرخَّمُ ما ليس بمنادى إلّا في ضرورة الشِّعْر، واشترطوا لذلك صلاحية الاسم المرخّم للنّداء" (العلوي، ٢٠٠٩، ج١، ص٥٧٢).

قال المرزبانيّ في ترخيم غير المنادى: "وأمّا في غير النّداء فقول امرئ القيس:

١٣-*لنِعْم الفتى تعشو إلى ضوءِ ناره طريفُ بنُ مالٍ ليلة الجوعِ والخصَرِ*

يريـــــد: مالـــــك؛ فـــــرخّم فـــــي غيـــــر النّـــــداء " (المرزبـــــانيّ، ١٩٩٥، ص١٣٠). ونلحظ هنا المنهج الذي سلكه المرزبانيّ مع تعامله مع المسائل النحْويّة؛ فمسألة ترخيم غير المنادى أخذتْ حيّزًا في كتب النّحاة وذكروا في ترخيم غير المنادى شروطًا وأقسامًا، وعلّلوا ذلك بالضّرورة. ولم يذكرِ المرزبانيّ شيئًا من ذلك، بل اكتفى بذكر المسألة دون أيّ تعقيب.

ومن شواهد ترخيم الاسم غير المنادى قول الشّاعر - هو الأسود بن يعفر الجاهلي-:

١٤-*وهذا ردائي عندَه يستعيرُه ليسلُبَني نفسي أمالِ بنَ حنظلِ*

والأصل: ابن حنظلة. فرخّم الاسم غير المنادى.

٢-٤-٨ ردّ الضمير على الاسم

قال المرزبانيّ: أخبرني الصولي، قال: ما أحسنَ عندي أبو سعد المخزومي في قوله:

١٥-*أشيب ولم أقضِ الشباب حقوقه ولم يمضِ من عهد الشبابِ قديمُ*

لأنه ذكر الشباب في هذا البيت مرتين. وكان يجب أن يغيّر الأول أو الثاني. وتغيير الثاني أشبه. (المرزبانيّ، ١٩٩٥، ص ٤٢٩-٤٣٠).

وقد عارض المرزبانيّ رأيَ الصوليّ، وساق بيتاً شعرياً لتقوية مذهب المخزوميّ، فقال: وللبحتريّ مثله، وهو قوله:

١٦-*صنتُ نفسي عمّا يدنس نفسي وترفعتُ عن جدا كلّ جبس*

فهذا الموضع من المواضع النادرة التي يدلي فيها المرزبانيّ بدلوه في مسألة نحوية. وجاء استشهاده سطحياً دالاً على قلّة بضاعته من النحو؛ إذ استشهد بكلام البحتري الذي لا يُعدّ حجة في اللغة. والأصل أنْ ينتخب شاهداً لغوياً يصلحُ الاحتجاج به كما في قوله تعالى: {ثُمَّ إِنَّ رَبَّكَ لِلَّذِينَ هَاجَرُوا مِن بَعْدِ مَا فُتِنُوا ثُمَّ جَاهَدُوا وَصَبَرُوا إِنَّ رَبَّكَ مِن بَعْدِهَا لَغَفُورٌ رَّحِيمٌ} (سورة النحل، الآية:١١٠). والشواهد في تكرار الاسم أكثر من مرة في سياق واحد كثيرة.

وما التكرار الحاصل في بيت المخزوميّ إلا لإقامة الوزن الشعري، ولو عوّض الاسمَ الثاني بضمير عائد على الاسم الأول لانكسر ميزان البيت. وفي استطاعة المخزوميّ أن يأتي بكلمة أخرى تتناسب والوزن الشعري عوضاً عن "الشباب"، إلا أنه قصد الكلمة المُكرّرة لذاتها. وهذا يأخذ البيت الشعري بعيداً عن كونه من باب الضرورة.

٢-٤-٩ ردّ الإعراب إلى أصله

قال المرزبانيّ: وقد يردّ الشاعر الإعراب إلى أصله في مثل قاض، فيقول: قاضيٌ وقاضيٍ غير مهموز. (المرزبانيّ، ١٩٩٥، ص١٢٥) وساق لذلك قول الفرزدق:

١٧-*فلو كان عبدالله مولىً هجوته ولكنّ عبدالله مولى مواليا*

وقد قال الشاعر في مثل: لم يغزُ ولم يرمِ: لم يغزو ولم يرمي، كأنه أسكن الواو والياء بعد وجوب الحركة لهما، فقال:

١٨-*ألم يأتيك والأنباءُ تُنمي بما لاقت لبونُ بني زياد*

كأن أصله:

يأتُيك فحذف الضمة. (المرزبانيّ، ١٩٩٥، ص١٢٦).

والناظر في بيتي الشعر يدركُ أنّ استقامة الوزن الشعري هي من ألجأت الشاعر للخروج على المشهور من لسان العرب. فهذه الضرورة مقرونة بالوزن لا بشيء آخر. وقد جاء في متواتر القرآن الكريم إثبات حرف الإعراب في الجزم. على شاكلة قراءة حمزة في قوله تعالى: {لَّا تَخَٰفُ دَرَكًا وَلَا تَخْشَىٰ} (سورة طه، الآية: ٧٧) بالجزم في: لا تخفْ. وإثبات الألف في: تخشى. المعطوفة على ما قبلها. وقراءة ابن كثير في قوله تعالى: {إِنَّهُۥ مَن يَتَّقِ وَيَصْبِرْ} (سورة يوسف، الآية:٩٠) بإثبات الياء في: يتق.

وقد نظر الدارسون في علة إثبات حرف الإعراب في هكذا مواضع. ووجّهوا المسألة بأنها لاتخرج عن واحد من ثلاثة أسباب، وهي: أولاً: ضرورة في الشعر، وهذا متعلّق في كلام الشعراء. وثانياً: قالوا بأنها لغة لبعض العرب، ولم تُنسب هذه اللهجة لأحد من العرب. وثالثاً: إثبات حروف العلة في الجزم ما هو إلا إشباعٌ للحركة قبلها.

٢-٤-١٠ حذف حرف الاستفهام

قال المرزباني: حدثني عبدالله بن محمد بن أبي سعيد البزاز، قال: أخبرنا إسحاق بن محمد النخعي، قال: حدثني ابن أخي الأصمعي، عن عمه، قال: قال أبو عمرو بن العلاء: عمر بن أبي ربيعة حجة في العربية، وما تعلق عليه إلا بحرف واحد قوله:

١٩-*ثم قالوا تحبها قلتُ بهراً عدد القطر والحصى والتراب*

وكان ينبغي أن يقول: أتحبها؛ لأنه استفهام (المرزبانيّ، ١٩٩٥، ص٢٥٨).

وقد أوجدَ أبو عمرو بن العلاء العذر لابن أبي ربيعة بأنْ قال: له وجه أن أراد الخبر ولم يرد الاستفهام (المرزبانيّ، ١٩٩٥، ص٢٥٨). وقد أورد المرزباني رأيي أبي عمرو دون تعليق منه. وهذا يُظهر ميل المرزباني وتبنيه لآراء المدرسة البصرية. وحذف حرف الاستفهام الهمزة سنة دارجة في اللسان العربي، ولم يُسمع عن العرب أنهم حذفوا غيرها. من ذلك قول الكميت:

٢٠-*طربت وما شوقاً إلى البيض أطرب ولا لعباً مني وذو الشي يلعبُ*

والأصل: أذو الشيب يلعب؟

فيما يلي جدول توضيحيّ عن المسائل النحويّة الواردة في كتاب الموشّح

جدول (١)

جدول توضيحيّ عن المسائل النحويّة الواردة في كتاب الموشّح

ت	المسألة	الصفحة	منهج المرزبانيّ في المسألة
١	تقديم الضمير على الاسم الظاهر	٧١	نقل رأي المُبرِّد دون تعليق
٢	صرف مالا ينصرف	١٢٢-٣٣٠	نقل رأي أحمد بن محمد العروضيّ دون تعليق
٣	ترك صرف ما ينصرف	١٢٢ ٢٤١ ٤٢٩	نقل رأي الأخفش الصغير دون تعليق نقل رأي الأصمعيّ دون تعليق نقل رأي المُبرّد دون تعليق
٤	قصر الممدود	١٢٢	نقل رأي أحمد بن محمد العروضيّ دون تعليق
٥	مد المقصور	١٢٢	نقل رأي أحمد بن محمد العروضيّ دون تعليق
٦	الاجتزاء بالضمة من الواو	١٢٣	نقل رأي أحمد بن محمد العروضيّ دون تعليق
٧	حذف بعض الكلمة	١٢٤ ٢٩٨	نقل رأي أحمد بن محمد العروضيّ دون تعليق نقل رأي قدامة بن جعفر دون تعليق
٨	تسكين الحرف المتحرك	١٢٤	نقل رأي أحمد بن محمد العروضيّ دون تعليق
٩	تضعيف مالا يجوز تضعيفه	١٢٥	نقل رأي أحمد بن محمد العروضيّ دون تعليق
١٠	رد الإعراب إلى أصله	١٢٥	نقل رأي أحمد بن محمد العروضيّ دون تعليق
١١	إلحاق نون الجمع مع الاسم المضمر	١٢٦	نقل رأي أحمد بن محمد العروضيّ دون تعليق
١٢	حذف التنوين	١٢٦	نقل رأي أحمد بن محمد العروضيّ دون تعليق
١٣	حذف حركة الإعراب	١٢٦-١٢٧	نقل رأي أحمد بن محمد العروضيّ دون تعليق
١٤	ترخيم غير المنادى	١٣٠	نقل رأي أحمد بن محمد العروضيّ دون تعليق
١٥	العطف بالرفع على المنصوب	١٣٦	نقل رأي أبي عمرو بن العلاء دون تعليق
١٦	دخول "إلا" على "ما تنفك"	٢٣٦	نقل رأي أبي عمرو بن العلاء دون تعليق
١٧	نصب خبر الفعل الناسخ	٢٧٨	نقل رأي سلمة بن عياش دون تعليق
١٨	زيادة مبنى الكلمة	٢٩٩	نقل رأي قدامة بن جعفر دون تعليق
١٩	حذف الفعل	٣٧٠	نقل رأي المُبرِّد دون تعليق
٢٠	حذف حرف الاستفهام	٢٥٨	نقل رأي أبي عمرو بن العلاء دون تعليق
٢١	كسر نون جمع المذكر السالم	٣٥١	نقل رأي محمد بن هشام السدري دون تعليق
٢٢	رد الضمير على الاسم	٤٣٠	نقل رأي الصوليّ وعارضه المرزبانيُّ
٢٣	دخول إعراب على إعراب	٤٤١	نقل رأي المُبرِّد دون تعليق

٣- الإستنتاجات

١- يعدّ كتاب "الموشَّح" من أهم المصادر التّراثيّة التي ربطت بين جودة البيت الشّعريّ من جهة اللّفظ والمعنى وبين مطابقة تراكيبه للقياس النّحويّ. فنظرة المرزبانيّ للمسائل النحْويّة "اتّخذت مسار الاستدلال على الألفاظ باللجوء إلى مقاييس المعاني التي يحكمها علم النّحو" (الثقفي، ٢٠٠٩، ص٣٢٨).

٢- يميلُ المرزبانيّ إلى النّقل عن علماء البصرة بشكل ملحوظ، فهو ينقلُ عن كبار علمائها بشكل لافت للنظر؛ فقد نقلَ عن المُبرِّد وحدَه في ستين موضع، جاء أغلبها في البلاغة والنّقد. وبهذا يكون المُبرِّد أكثرَ علماء العربيّة ذكْرًا في "الموشَّح". ومن أهم علماء البصرة الذين أكثَرَ المرزبانيّ من النقل عنهم: أبو عبيدة مُعمَّر بن المثنى في أربعة وخمسين موضعًا. وأبو عمرو ابن العلاء في خمسة وثلاثين موضعًا. ونفطويه في عشرين موضعًا. ويونس بن حبيب في سبعة عشر موضعًا.

٣- لم يحفلِ المرزبانيّ كثيرًا بآراء علماء الكوفة - مع سعة علمهم - فصاحب النصيب الأكبر من الكوفيين في "الموشَّح" هو أبو العباس ثعلب؛ فقد ذكره المرزبانيّ في أربعة وخمسين موضعًا، جاء معظمها في مسائل تختصُّ بالشِّعر والنّقد.

٤- جمعَ المرزبانيّ معظمَ المسائل النحْويّة في باب واحد، وهو"الضّرورة الشّعْريّة" وهذه ميزةٌ سهّلت على الباحث عمله. وهذه المسائل محصورة في الصّفحات من ١٢٢ حتى ١٣٠. أما بقية المسائل النحْويّة فجاءت مفرقة في الكتاب.

٥- الأبيات الشّعْريّة المذكورة في المسائل النحْويّة وردتْ على ألسنة شعراء يُحتجّ بكلامهم؛ فجميعهم عاشوا في زمن الاحتجاج اللغويّ. إلا موضعاً واحداً استشهد فيه المرزبانيّ بشعر البحتريّ.

٦- أولى المرزبانيّ عناية بذكْر سَنَدِ البيت الشّعريّ في سياق تناوله للمسائل النحْويّة. ومردُّ ذلك أنّه عرض للمسائلَ النحْويّة باعتبار ورودها تحت باب "الضّرورة الشّعْريّة" فهو قد نظر إلى الموضوع من جهة الشّعر لا النحو. ونراه ينصُّ في بداية كل مسألة على ذلك بقوله: حدثني، أو: أخبرني، أو: أخبرنا. ونراه في موضعين اثنين قد ساق كلاماً دون سند، ومردّ ذلك أنّ المرزبانيّ لم يسمع هذا الكلام من صاحبه وإنما نقله من باب الرواية. وهذه أمانة علمية تُحمد له. والموضعان هما:- أولاً: في باب حذف بعض الحروف. قال: "قال: ومن عيوب الشعر" (المرزبانيّ، ١٩٩٥، ص٢٩٧) فصاحب القول هنا هو قدامة بن جعفر. وثانياً: في باب دخول إعراب على إعراب. قال: "قال الأخفش: أخبرني المُبرِّد" (المرزبانيّ، ١٩٩٥، ص٤٤١). فصاحب الرأي هنا هو المُبرِّد.

٧- لا يتوسّعُ المرزبانيّ في ذِكْر الشّواهد الشّعْريّة للمسألة النحْويّة الواحدة؛ فنراه يورد شاهدًا واحدًا في غالب المسائلِ الواردة في كتابه. وهذا منهجٌ حسن؛ إذْ يدفعُ الإطالةَ والتفصيل عن كتابٍ صُنِّف لأجل مسائل نقديّة لا نحْويّة.

٨- أغفلَ المرزبانيّ التعليق على بعض المسائل لأنّها من باب الضّرورة الشّعْريّة.

٩- ممّا يُؤخذ على المرزبانيّ في دراسته للمسائل النحْويّة غيابُ منهج واضحٍ له في ذلك؛ فنراه في مسائل قليلة جدًّا يبدي رأيه فيها بوضوح. وتارةً ينقلُ رأي غيره من دونَ أنْ يُعقّب بشيء. وتارة أخرى يذكر المسألة دون ذكرِ أيِّ رأي نحويٍّ فيها. ويذكر في بعض الأبيات الشّعْريّة لحنًا لكنّه لا يحدّد موطنه. وهذا أمر غيّب شخصية المرزبانيّ في المسائل النحْويّة، وجعلت منه ناقدًا وناقلاً أكثر منه نحويًّا.

١٠-حاول المرزبانيّ أكثر من مرّة الوصول إلى حكم نحويّ عام يُطلقه على شاعر ما، فلم "تكن نظرة النّقد اللّغويّ للشّعراء موجّهة لبيت أو بيتين، بل شمل النّظر إلى تجربة الشّاعر بأكملها" (الثقفي، ٢٠٠٩، ص٣٣٨)، من ذلك تتبّعه لسقطات الفرزدق وذي الرّمة في مواضع كثيرة (المرزبانيّ، ١٩٩٥، ص ١٣٩-١٤١) و(الثقفي، ٢٠٠٩، ص٣٣٣)، أو ينقل الأحكام النحْويّة الصّادرة من علماء النّحو بحقّ شاعر ما.

المصـــــــادر العربيـــــة

القرآن الكريم

ابن جني، ع. (١٩٩٨). *المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها*. (تحقيق: م. عطا). بيروت: دار الكتب العلمية.

ابن قتيبة، ع. ع. (١٩٩٩). *أدب الكاتب*. (تحقيق: م. الدالي). بيروت: مؤسسة الرسالة.

ابن يعيش، ي. ع. (٢٠٠١). *شرح المفصل للزمخشري*. (ط١). بيروت: دار الكتب العلمية.

الانباري، ع. م. (٢٠٠٣). *الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين*. (ط١). بيروت: المكتبة العصرية.

الاندلسي، م. ي. (٢٠٠٥). *البحر المحيط في التفسير*. (تحقيق: ص. جميل). بيروت: دار الفكر.

الثقفي، س. ف. ص. (٢٠٠٩). *النقد الأدبي ومصادره في كتاب الموشّح للمرزباني*. (رسالة دكتوراه منشورة). المملكة العربية السعودية، جامعة أم القرى، كلية اللغة العربية.

الحسين، ع. (١٩٩٨)*أثر النحاة في البحث البلاغي*. القاهرة: دار غريب.

الحندود، إ. (٢٠٠١). *الضرورة الشعْريّة ومفهومها لدى النحويين. دراسة تطبيقية على ألفية ابن مالك*، المملكة العربية السعودية، الجامعة الاسلامية بالمدينة المنورة.

الرازي، م. ع. (١٩٩٥). *مفاتيح الغيب*. (تقديم: خ. محي الدين). بيروت: دار الفكر.

الزايدي، ا. ف. (٢٠١٤). المآخذ في الموشح ومنهج المرزباني في جمعها. *مجلة الجامعة الاسمرية* ٢ ، ٢٧٧-٣١٠. https://journals.asmarya.edu.ly

الزجاجي، ع. إ. (٢٠٠٩). *الجمل في النحو*. (تحقيق: ع. الحمد). بيروت: مؤسسة الرسالة.

السيرافي، ح. ع. (٢٠٠٨). *شرح كتاب سيبويه*. (تحقيق: أ. حسن و ع. سيد). بيروت: دار الكتب العلمية.

الصـــمادي، م. ع. (٢٠١٩). *الحذف اللغوي القرآني من منظور لساني حديث*. عَمان: دار جليس الزمان.

العلوي، ي. ح. (٢٠٠٩). *المنهاج في شرح جمل الزجاجي*. (تحقيق: هـــ. ناجي). الرياض: مكتبة الرشد.

الفراء، ي. ز. (٢٠٠٢). *معاني القرآن*. (تعليق: إ. شمس الدين). بيروت: دار الكتب العلمية.

المرزبانيّ، م. ع. (١٩٩٥). *الموشّح في مآخذ العلماء على الشعراء في عدة أنواع من صناعة الشعر*. (تحقيق: ع. البجاوي). القاهرة: دار نهضة مصر.

النووي، ي. ش. (١٩٩٩). *المنهاج في شرح صحيح مسلم بن الحجاج*، (تحقيق: ع. حسونة). بيروت: دار إحياء التراث العربي.

حماسة، م. (١٩٩٦). *اللغة وبناء الشعر*. القاهرة: مكتبة الزهراء.

سيبويه، ع. ع. (٢٠٠٤). *الكتاب*. (تحقيق م. ك. البكاء). بيروت: مؤسسة الرسالة.

عز الدين، ز. (٢٠١٨). دراسة نقدية تحليلية في كتاب الموشّح للمرزباني. الجزائر، جامعة الجلفة، *مجلة علوم اللغة العربية وآدابها* ١٠ (١٣) ٦٦٩-٦٨٣.

Translated References

The Holy Quran

Al-Alawi, Y. H. (2009). *The curriculum in explaining Al-Zajjaji sentences*. (H. Naji Ed.). Riyadh: Al Rushd Library.

Al-Anbari, A. M. (2003). *Fairness in matters of disagreement between Basra and Kufic grammarians*. (1st ed). Beirut: Modern Library.

Al-Andalusi, M. Y. (2005). *AlBahr AlMuheit in interpretation*. (S. Jameel Ed.). Beirut: Dar Al-Fikr.

Al-Farraa, Y. Z. (2002). *Meanings of the Qur'an*. (I. Shams al-Din Ed.). Beirut: Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah.

Al-Handoud, E. (2001). *Poetic necessity and its concept among grammarians: An applied study on the Alfiyyet Ibn Malik*, Kingdom of Saudi Arabia, Islamic University of Medina.

Al-Hussein, A. (1998). *The impact of grammarians on rhetorical research*. Cairo: Dar Gharib.

Al-Marzbani, M. A. (1995). *Al-Muwashah on scholars' criticisms of poets in several types of poetry*. (A. Al-Bedjaoui Ed.). Cairo: Dar Nahdet Misr.

Al-Nawawi, Y. Sh. (1999). *Al-Minhaj fi Sharh Sahih Muslim bin Al-Hajjaj*, (I. Hassouna Ed.). Beirut: Dar Revival of Arab Heritage.

Al-Razi, M. A. (1995). *Keys to the unseen*. (Kh. Mohieddin Ed.). Beirut: Dar Al-Fikr.

Al-Sammadi, M. A. (2019). *Quranic linguistic deletion from a modern linguistic perspective*. Amman: Dar Jales Al-Zaman.

AlSerafi, A. A. (2008). *Explanation of Sibawayh Alkitab*. (A. Hassan & A. Sayed Eds.). Beirut: Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah.

Al-Thaqafi, S. F. S. (2009). *Literary criticism and its sources in the book Al-Muwashah by Al-Marzbani*. (Published Doctoral Dissertation). KSA: Umm Al-Qura University, College of Arabic Language.

Al-Zaidi, A. F. (2014). The shortcomings in the Muwashah and Al-Marzbani's approach to collecting them. *Asmaria University Journal 2*, 277-310. https://journals.asmarya.edu.ly

Al-Zajjaji, A. A. (2009). *Sentences in grammar*. (A. Al-Hamad Ed.). Beirut: Al-Resala Foundation.

Ezzedine, Z. (2018). A critical and analytical study in the book Al-Muwashah by Al-Marzbani. Algeria, University of Djelfa, *Journal of Arabic Language Sciences and Literature 10*(13) 669-683.

Hamasa, M. (1996). *Language and poetry construction*. Cairo: Al-Zahra Library.

Ibn Jinni, A. (1998). *Al-Muhtasib in clarifying the aspects of abnormal readings and clarifying them*. (M. Atta Ed.). Beirut: Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah.

Ibn Qutaybah, A. A. (1999). *Writer's literature*. (M. Al-Dali Ed.). Beirut: Al-Resala Foundation.

Ibn Ya'ish, Y. A. (2001). *Al-Zamakhshari's detailed explanation*. (1st ed). Beirut: Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah.

Sibawayh, A. A. (2004). *AlKitab*. (M. K. Al-Bika Ed.). Beirut: Al-Resala Foundation.